

نقابة الصحفيين الفلسطينيين

التقرير الإداري

2023-2012

مقدمة

تتواصل التحديات الكبيرة أمام الصحفيين الفلسطينيين نتيجة احتدام الصراع الفلسطيني - الصهيوني، وما ينتج عنه من ممارسات احتلالية عنيفة وارتكاب مزيد من الجرائم والاعتداءات بحق الصحفيين ووسائل الاعلام الفلسطينية والعربية والأجنبية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تسجل ارتفاعات مضطردة، وتنوع تعبيراتها بدء من القتل واراقة الدماء مروراً بالاعتداءات بالضرب والمنع من التغطية، وصولاً الى الاعتقالات والتحقيق وتقييد الحركة والتنقل والسفر.

وتواصل في الوقت ذاته تحديات العمل في ظل تعقيدات الحالة الفلسطينية الداخلية، وتداعيات الانقسام ووجود بيتين مختلفتين للعمل الصحفي، لا تتوفر في كلاهما الهوامش المرحة لحرية الرأي والتعبير والعمل الصحفي، حيث يترجم ذلك باستمرار الانتهاكات المختلفة بحق الصحفيين، وان تراوحت حدتها بين عام وآخر، ناهيك عن واقع القوانين الناظمة للعمل الإعلامي، ومدى احترامها من السلطات والأجهزة التنفيذية.

أضافة الى بروز تحديات جديدة ناجمة عن عصر الرقمنة، ودخول إدارات مواقع ومنصات التواصل الاجتماعي الى قائمة المنتهكين للحريات الصحفية، والتعدي الواسع على المحتوى الفلسطيني، حيث فاقت هذه الانتهاكات في السنوات الأخيرة، ما ترتكبه سلطات الاحتلال الإسرائيلي من انتهاكات من حيث العدد، مع ادراكنا بأن هذه الانتهاكات والتقييدات تتم بتدخل مباشر سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

فيما يفرض الواقع الاقتصادي المتردي، وطبيعة رأس المال، اجحافاً اضافياً بحقوق الصحفيين المادية، ومستوى المعيشة والراحة التي لا تتناسب مع طبيعة وتحديات العمل في مهنة المضاعب ومخاطرها، وجاءت جائحة كورونا وتداعياتها لتعمق الازمة المالية لمؤسسات القطاع الخاص الإعلامية، وتطال أيضاً القطاع العام الذي يعاني ازمة مالية مستعصية.

إزاء كل هذه التحديات، وغيرها، تواصل نقابة الصحفيين وقيادتها العمل الحثيث، لتحسين بيئة وظروف العمل، وتطوير واقع الصحفيين، والنضال من أجل منع الاعتداءات والانتهاكات ورفع سقف الحريات، ومحاسبة مرتكبي الجرائم بحق الصحفيين، تجسيداً للقرارات والتوجهات الدولية، وتحقيقاً لإرادة الصحفيين الفلسطينيين.

أن الأمانة العامة لنقابة الصحفيين، ومجلسها الإداري، يقدمان هذا التقرير الاداري الشامل لفترة عمل طويلة تمتد من آذار 2012 وحتى نيسان 2023، كجزء حساب مكثف لمنجزات وجهود لا يتسع لها هذا المدى، لكنه ضروري لإعمال نصوص النظام الداخلي للنقابة الذي نحرص دوماً على ترجمته بدقة.

الأمانة العامة

ادرايا:

عقدت الأمانة العامة للنقابة خلال فترة ولايتها 2012-2023، مائة وستة عشر اجتماعاً رسمياً، إضافة الى بعض الاجتماعات التشاورية، وتعطلت اجتماعاتها قسراً في بعض الفترات، وخاصة في ظل جائحة كورونا والإجراءات التي تطلبها في حينه، فيما عقد المجلس الإداري خلال نفس الفترة 19 اجتماعاً.

وبعد نحو 4 سنوات من عمل نقيب الصحفيين الراحل المرحوم عبد الناصر النجار، قبلت الأمانة العامة استقالته، وانتخبت خلفاً له الزميل ناصر أبو بكر لاكمال المسيرة، كما جرى خلال الفترة استبدال عدد من أعضاء الأمانة العامة، ورئيس وعدد من أعضاء المجلس الإداري، وفق ما يتيح النظام الداخلي للنقابة، وقدم اثنين من أعضاء الأمانة العامة استقالتهما، لتكتمل الأمانة عملها بتسعة عشر عضواً.

وعقدت النقابة وفق الأصول ونصوص النظام الداخلي، مؤتمراً استثنائياً في كانون أول من العام الجاري 2023، لتهيئة الأجواء لعقد المؤتمر العام، جرى خلاله تعديل عدد من بنود النظام الداخلي للنقابة المعمول به حالياً.

شاركت النقابة عبر ممثليها في كافة المؤتمرات (كونغرس) التي عقدها الاتحاد الدولي للصحفيين، وفاز ممثلها في كل انتخابات جرت للجنة التنفيذية للاتحاد، وفازت في مؤتمرين بأعلى الأصوات، فيما فاز نقيبها الأستاذ ناصر أبو بكر بمنصب نائب رئيس الاتحاد للمرة الأولى في تاريخه.

وشاركت النقابة بصفتها عضو مراقب في مؤتمرات اتحاد الصحفيين الأوروبيين، واتحاد صحفيي افريقيا، وغيرها من المحافل الإقليمية، وفي مؤتمرات العديد من النقابات العربية والأجنبية.

كما شاركت النقابة في كافة اجتماعات الاتحاد العام للصحفيين العرب، واجتماعات هيئاته واللجان الفرعية المنبثقة عنه، وحافظت على عضويتها في الأمانة العامة للاتحاد حتى العام 2022.

نظمت النقابة في مختلف محافظات ومناطق الضفة الغربية وغزة، 320 دورة وورشنة تدريب في مجالات اهتمامات الصحفيين وتطوير عملهم والحفاظ على سلامتهم المهنية (انظر تقرير لجنة التدريب)، كما شاركت عبر ممثليها في مئات المؤتمرات والورش التي نظمتها جهات عديدة ذات علاقة.

ونفذت النقابة أكثر من 1100 زيارة لصحفيين ووسائل اعلام في مناسبات مختلفة، بما فيها التكريم وأداء واجبات الافراح والاتراح، وعيادة المصابين والمرضى، وأمنت العلاج والتحويلات الطبية المناسبة لعلاج عشرات الصحفيين داخل وخارج فلسطين.

وقعت النقابة خلال فترة عملها 118 اتفاقية ومدكرة تعاون او تفاهم مع جهات دولية وعربية ومحلية، شملت جوانب عديدة ذات علاقة بنطاق عمل النقابة، وقضايا واهتمامات الصحفيين، بما في ذلك التدريب والتطوير والتعليم الأكاديمي والمهني، واستفاد من هذه الاتفاقيات عشرات الصحفيات والصحفيين.

قدمت النقابة، عبر تبرعات ومصادر دعم متنوعة، مساعدات لثلاثين صحفية وصحفية من أصحاب البيوت المتضررة في قطاع غزة من اعتداءات الاحتلال المتكررة على غزة، وخاصة العدوان الواسع عام 2014، وقدمت مساعدات وتعييزات عن انقطاع العمل لعشرات الصحفيين الجرحى في الضفة والقطاع.

كما قدمت النقابة من خلال الاتحاد الدولي للصحفيين مساعدات طارئة لخمسة وعشرون صحفياً أصيبوا برصاص الاحتلال، بقيمة اجمالية بلغت نحو خمسين الف يورو.

ووفرت النقابة خدمات واستشارات قانونية، ووفرت الدفاع القانوني لمئات الصحفيين في قضايا الانتهاكات، والحقوق العمالية، ونزاعات العمل مع وسائل اعلام الفلسطينية والعربية والدولية، ونجحت بذلك في اغلب الحالات، فيما لا زالت عشرات القضايا منظورة أمام القضاء، او لجان التحكيم.

وقعت النقابة، اتفاقيات عمل جماعي، تصون حقوق الصحفيين العاملين، وتحقق لهم مكاسب، مع مؤسسات الاعلام الرسمي، ومع عدد من المؤسسات الإعلامية الاهلية والخاصة، استفاد منها نحو 800 صحفي من العاملين في هذه المؤسسات. وأفضت جهود النقابة في هذا المجال عن قرار حكومي صدر مؤخراً بتشكيل لجنة خاصة لبحث مطالب النقابة حول حقوق الصحفيين العاملين في القطاع العام، وشركات ومكاتب القطاع الخاص.

وختاماً، لا بد من الإشارة الى ان كل هذه الجهود التي قدمتها قيادة النقابة، تتم بشكل طوعي، وفي ظل إمكانيات مالية شحيحة، وبالاعتماد على مصادر دعم وتبرعات محدودة، وغير مشروطة، وفي ظل معيقات جمة مرتبطة بالواقع الفلسطيني المعقد الذي يعرفه الصحفيون أكثر من غيرهم.

تقرير لجنة العضوية:

عملت لجنة العضوية وفق ما حدده النظام الداخلي من مهام وصلاحيات، فتم وفق النظام انتخاب رئيساً للجنة الذي شكل بدوره لجنة مكونة من اعضاء المجلس الاداري والهيئة العامة. وتم مراعاة التمثيل الجغرافي والقطاعي والقوائم الانتخابية، وضمت اللجنة في عضويتها إضافة الى رئيسها جهاد القواسمه كل من: خالد الفقيه - وسام شويكي - نائلة خليل - محمود عليان - - ناهد أبو طعيمه - ختام الديك - جعفر اشتهيه - نعيم سويلم - سند ساحلية- تحسين الاسطل- المرحوم بسام درويش - طارق أبو غزالة - منال خميس - اياذ الأطرش، والى جانب أعضاء اللجنة فقد حضر عدد من اجتماعات اللجنة في الضفة الغربية، ومنذ الإعلان عن ترتيبات المؤتمر الاستثنائي، الأستاذ مجيد صوالحة بصفة مراقب ممثل عن الهيئة المستقلة لحقوق الانسان.

وبنت اللجنة بالطلبات المقدمة للراغبين بالانتساب للنقابة وفق احكام النظام، وتباينت قرارات اللجنة للطلبات ما بين (عضوية دائمة، عضوية مؤقتة، عضوية طالب، التأجيل، الرفض، تحويل من عامل إلى مؤقت وبالعكس)

وأعدت اللجنة التقارير اللازمة للأمانة العامة للمصادقة عليها، وأعدت سجلاً بقائمة المقبولين وتصنيفات عضويتهم، وقائمة بأسماء المرفوضة طلباتهم. كما عملت اللجنة على التدقيق في الوثائق المقدمة، من حيث المؤهل العلمي، ووسيلة الاعلام التي يعمل بها الصحفي. ونتيجة جهود اللجنة وفق النظام زاد عدد المنتسبين، قامت اللجنة بزيارة عدة مؤسسات، وقدمت معلومات عن شرط العضوية وأنواعها وآلية الانتساب.

كما سعت اللجنة ضمن تطوير آلية الانتساب الى عمل نموذج الكتروني تجريبي على الموقع الالكتروني، لاعتماده في عملية التقديم وتوفير بيانات الكترونية كاملة عن المنتسبين.

واستجابة لقرار الأمانة العامة بعقد المؤتمر الاستثنائي، والمؤتمر العام، كنفنت اللجنة اجتماعاتها وقامت بمراجعة كافة ملفات العضويات السابقة والجديدة والملفات المؤجلة والمرفوضة وطلبات الطلاب وكانت البيانات النهائية خلال فترة عمل اللجنة كالتالي:

نوع الملف	العدد	البيان
عضوية دائمة	3294	اجمالي أعضاء النقابة الحاصلين على عضوية دائمة في سجلات النقابة
	2622	اجمالي المسددين لاشتراكاتهم كما في 2023/3/30 (اعضاء الهيئة العامة لمؤتمر أيار 2023)
	671	الأعضاء الدائمين غير المسددين لاشتراكاتهم. منهم عدد من المتوفين رحمهم الله
	1	سحب عضوية وفصل من النقابة
عضوية مؤقتة	1430	<ul style="list-style-type: none"> ● يحملون شهادة الاعلام ولا يعملون. ● يحملون شهادة الاعلام ويعملون في مؤسسات غير اعلامية ● ممن يعملون عملاً جزئياً ● لم يستكملوا سنوات الخبرة
عضوية طالب	1210	طلاب الجامعات من السنة الثالثة والرابعة
شرف	80	من عملوا في المهنة سنوات طويلة وتوقفوا عن العمل
ملف مرفوض	297	لم يستوفوا شروط العضوية بمختلف أنواعها
ملف مؤجل	187	ملفات غير مكتملة

تقرير لجنة الحريات:

الإطار العام للجنة: انطلقت لجنة الحريات للعمل ضمن حالة التكامل للجان النقابة وفق سياق مهني وثقافي ومجتمعي ووطني. ولاعتبار ان الحريات الصحفية جزء اصيل من الحريات العامة وان ثقافات الحضارات تقاس بمنسوب الحريات فيها. وعملت لجنة الحريات على حماية وصيانة وتطوير الحريات الصحفية الفلسطينية سعيا لخلق بيئة مهنية ذات ضرورة لحرية التعبير وكذلك كضرورة لجودة الخبر.

عملت اللجنة على تشكيل فريق من الصحفيين أصحاب الخبرة وضمت في عضويتها كل من الزميلات والزملاء (رامي الشراي وبلال غيث ود. محمود فطافطة واميرة حنانيا ومحمود عليان وربما العملة ولؤي الغول)

عقدت اللجنة العديد من الاجتماعات في مقر النقابة بمدينة رام الله وغزة، كما انبثق عنها ايضا وحدة الرصد الخاصة بالانتهاكات.

آليات عمل لجنة الحريات:

- 1- رصد وتوثيق كافة الانتهاكات الواقعة بحق الحالة الصحفية الفلسطينية.
- 2- نشر كافة تفاصيل وملخصات وجداول حول واقع الحريات بشكل شهري (112) تقرير في وسائل الإعلام وأحيانا تقارير طارئة خلال الشهر بمناسبات عديدة
- 3- اصدار وانتاج نشرات ومواد وثائقية مكتوبة ومرئية حول جرائم الاحتلال بحق الاعلام الفلسطيني.
- 4- عقد حوالي 30 مؤتمر صحفي وورشة عمل خاصة بنشر وتعميم ومناقشة التقرير السنوي والنصف سنوي الخاص بواقع الحريات.
- 5- رفع التقارير الشهرية والدورية والطارئة للأمانة العامة وكذلك لاتحاد الصحفيين العرب والاتحاد الدولي للصحفيين.
- 6- متابعة مئات الحالات الصحفية التي تعرضت للجرائم والانتهاكات من قبل الاحتلال الإسرائيلي اما عبر الوقفات الاحتجاجية او الزيارات المنزلية او زيارة المستشفيات او التواصل مع عائلات الصحفيين ومحاميهم في حالات الاعتقال والتوقيف.
- 7- العمل على استصدار التحويلات الطبية للمستشفيات الداخلية والخارجية للزميلات والزملاء ممن احتاجوا للعلاج.
- 8- تسليم التقرير السنوي بشكل دوري لرئيس الوزراء والمؤسسات الرسمية والأهلية ذات العلاقة.
- 9- تطوير برامج عمل لجنة الحريات من خلال شراكات عديدة كان أبرزها مع منظمة اليونسكو حيث كان للجنة شرف موقع منسق لجنة آلية مراقبة ومتابعة الجرائم والانتهاكات المرتكبة بحق الصحفيين.
- 10- اشراك اتحاد الصحفيين العرب والاتحاد الدولي للصحفيين بالجهود المبذولة لحماية الصحفيين الفلسطينيين من جرائم الاحتلال حيث تم زيارة قطاع غزة بمشاركة الاتحاد الدولي عام 2014 كما تم استضافة رئيس لجنة الحريات في اتحاد الصحفيين العرب بمدينة رام الله أكثر من مرة.
- 11- التأسيس لشراكة محلية مثمرة مع العديد من المؤسسات الرسمية والاهلية مثل دائرة شؤون المفاوضات ووزارة الخارجية ونقابة المحامين وبعض الجامعات والمؤسسات الناشطة في مجال الحريات الصحفية

على صعيد جرائم الاحتلال

- 1- لقد رصدت اللجنة أكثر من 8 الاف جريمة وانتهاك (موثقة بالواقعة والمكان والزمان والاضرار) مارسها الاحتلال بحق الحالة الصحفية الفلسطينية في عشرة السنوات الأخيرة وفي مقدمتهم 23 شهيدة وشهيد اضافة للعشرات ممن تسببت جرائم الاحتلال لهم بإعاقات دائمة وفقدوا اجزاء من الجسد .
- ابرز الاشكال لجرائم وانتهاكات الاحتلال اتجاه الصحفيين (اطلاق النار الحي والمعدني والبلاستيكي وقنابل الغاز السام والقنابل الصوتية اتجاه الصحفيين وكذلك الاعتداء بالضرب بأعقاب البنادق والهاويات والركل واحتجاز الطواقم والمنع من العمل ومصادرة وتحطيم المعدات واقتحام المؤسسات والمنازل والاعتقالات والغرامات المالية والمنع من التنقل والسفر والتهديد والتحقيق والاستدعاء).
- 2- تابعت اللجنة هذه الجرائم والانتهاكات من خلال الحالة القانونية عبر المستشار القانوني وأيضا عبر فريق من المحامين بالتعاون مع نقابة المحامين.
- 3- اعداد الملفات الخاصة بجرائم الاحتلال وفق النماذج الدولية وتدعيمها بشهادات تحت القسم وبيانات ووقائع وصور وتقديمها للاتحاد الدولي وكذلك لمحكمة الجنايات الدولية التي تم زيارتها في لاهاي بهولندا وتقديم ملف يشمل اغتيال الزميله شيرين ابو عاقلة وجرائم متعددة أخرى في قطاع غزة والضفة الغربية.
- 4- النجاح في الضغط على الامم المتحدة لفتح تحقيق بجرائم الاحتلال بحق الصحفيين وعقد جلسة خاصة بذلك في مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة بجنييف حضرها النقيب ورئيس لجنة الحريات.
- 5- تنظيم لقاءات وزيارات مع السفراء العرب والأجانب المعتمدين في فلسطين لاطلاعهم على جرائم وانتهاكات الاحتلال بحق الحالة الصحفية الفلسطينية.
- 6- انتاج 5 أفلام قصيرة توثق جرائم الاحتلال.

على صعيد الانتهاكات الداخلية

عملت لجنة الحريات على متابعة كافة الانتهاكات من جميع الأطراف الداخلية رغم صعوبة المشهد الداخلي المنقسم والمعكوس على الجسم الصحفي .

قد شملت المتابعة عشرات الحالات من خلال التواصل مع الجهات الرسمية ذات العلاقة والمساهمة في وقف اي تغول واعتداء وإعادة أجهزة ومعدات تم مصادرتها او رفع منع من السفر عن بعض الزملاء/ة او إلغاء استدعاءات للبعض الاخر وتصدير مواقف رافضة ومستنكرة عبر بيانات بحق تلك الجهات التي مارست الانتهاك وصولا حد اعلان مقاطعتها إعلاميا وعدم تغطية اخبارها . وقامت اللجنة وممثليها بالعديد من الزيارات للزملاء خلال فترات التوقيف في التحقيق .

وفرت اللجنة المستشار القانوني الأستاذ المحامي علاء فريجات الذي تابع كافة القضايا في المحاكم الخاصة بالصحفيين التي طلب أصحابها تدخل النقابة.

نجحت اللجنة بالضغط على الحكومة لتشكيل لجان تحقيق في أكثر من مناسبة تم فيها الاعتداء على الصحفيين. كما نجحت بالتوصل لاتفاق مع النيابة العامة في السلطة الوطنية الفلسطينية يتمثل في منع اعتقال او توقيف او استدعاء أي صحفي دون ابلاغ النقابة.

انتهاكات مواقع التواصل

عملت اللجنة على رصد مئات الوقائع التي تم فيها استهداف المحتوى الفلسطيني الصحفي (اغلاق صفحات ومواقع لوكالات وفضائيات واذاعات وصحف ومؤسسات وشخصيات إعلامية وحجب صور ومواقع بشكل دائم او مؤقت) وبشكل مقصود وبتواطئ واضح مع جهات رسمية وغير رسمية في منظومة الاحتلال الاسرائيلي كما كشفنا عن ذلك في أكثر من مؤتمر ونشرة.

تابعت اللجنة ملف استهداف المحتوى الفلسطيني الصحفي على منصات التواصل الاجتماعي مع الاتحاد الدولي واتحاد الصحفيين العرب.

كما تم تنظيم لقاءات مع رئيس الوزراء والوزارات الفلسطينية المسؤولة في سبيل إيجاد حلول وأدوات تساعد في وقف والحد من هذه الانتهاكات.

خارجيا:

تابعت اللجنة الجرائم والانتهاكات التي تعرض لها الصحفيين الفلسطينيين خارج فلسطين كقضية الاختفاء التي لا زالت مستمرة للزميلين بشار القدومي ومهيب النواقي اثناء تغطيتهم للأحداث في سوريا وكذلك اختطاف الزميل بكر عطيان في الفلبين حتى تم الافراج عنه.

عملت اللجنة على حضور كافة اجتماعات لجنة الحريات العربية وتقديم تقريرها السنوي الذي كان محل تقدير دوما بتصنيفه كأفضل تقرير على المستوى العربي وصولا لإصداره في التقرير الخاص لاتحاد الصحفيين العرب.

المشاركة في مؤتمرات عربية ودولية بأوراق بحثية خاصة بواقع الحريات في فلسطين وبمداخلات حول جرائم الاحتلال الاسرائيلي بحق الاعلام الفلسطيني.

تزويد الصحفيين والباحثين وطلبة الجامعات بقاعدة بيانات حول واقع الحريات والانتهاكات.

المشاركة محليا في 68 من المؤتمرات وورش العمل واللقاءات الإعلامية الخاصة بعمل اللجنة من بينها 5 مؤتمرات تحت عنوان مؤتمر "صحفيون تحت النار" منها 4 خارج فلسطين وواحد في رام الله عام 2018.

تقرير لجنة المرأة والنوع الاجتماعي:

بعد سنوات من التغيير وعدم الاستقرار، اعيد تشكيل لجنة المرأة في النقابة من جديد عام 2021، واحيلت مهامها الى الزميلة أمل طومان، حيث باشرت اللجنة بإعادة صياغة رؤيتها ورسالتها على النحو التالي:

رؤية اللجنة: الإسهام الفاعل في تطوير المؤسسات الإعلامية ومؤسسات المجتمع الفلسطيني، وذلك من خلال إكساب الإعلاميات العديد من المهارات المتعددة كل في مجال تخصصها والتي سوف تساهم بدورها في تغيير الاتجاهات نحو العمل بشكل أكثر إبداعاً وتميزاً، وتعديل مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين الصحفيين والصحفيات في بية العمل.

رسالة اللجنة :

تتولى اللجنة تقدير الاحتياجات لإعلاميات وللخريجين ، وتعمل على توفيرها لهم من خلال الأنشطة والفعاليات و البرامج التدريبية وورش العمل المتنوعة التي تتماشى مع الخطة الاستراتيجية لنقابة الصحفيين ، وتعمل على تزويدهم بالمهارات الضرورية لتقديم خدماتهم، وذلك من خلال:

1. تنظيم أنشطه وفعاليات مستمرة للجنة
2. اعتماد خطط التدريب الدورية للجنة المرأة.
3. تطوير برامج التدريب، وتحسين مخرجاتها.
4. تقييم البرامج التدريبية وتحديد ومعالجة نقاط الضعف وتعزيز مواطن القوة فيها.
5. متابعة أثر البرامج التدريبية ومخرجاتها "التغذية الراجعة".

وتمكنت اللجنة خلال عام ونصف بعد إعادة تشكيلها من تنفيذ 36 نشاطاً هادفاً لتحقيق رؤيتها، اغلبها في غزة. وقد تمكنت مسؤولة اللجنة من الحصول على عضوية اللجنة التوجيهية للنوع الاجتماعي لمنطقة الشرق الأوسط والعالم العربي، التابعة للاتحاد الدولي للصحفيين.

تقرير لجنة التدريب وسلامة الصحفيين:

عملت النقابة على تشكيل لجنة التدريب وسلامة الصحفيين ضمن لجان عملها، حيث عملت اللجنة على تقديم خدماتها التدريبية في مجال متنوعة لجمهور الصحفيين وطلبة الصحافة والاعلام في الجامعات الفلسطينية، ونفذت في الاطار عشرات الدورات التدريبية في مجال متنوعة ومتعددة ضمن برامج متخصصة بهدف تطوير قدرات ومهارات الصحفيين المنخرطين في مهنة الصحافة وطلبة الصحافة والاعلام الخريجين او ممن كانوا على مقاعد الدراسة الجامعية.

وتمكنت النقابة من تنفيذ سلسلة من الدورات التدريبية المتخصصة في مجالات السلامة المهنية وفنون العمل الصحفي المتنوعة حيث وصل عدد الدورات التدريبية التي غطت مواضيع مهمة وفق احتياجات الصحفيين والصحافيات مثل (الصحافة الاقتصادية المتخصصة، فنون الكتابة الصحفية، دور الاعلام الرقمي، والصحافة الاستقصائية، وتوثيق الانتهاكات والاعتداءات على الصحفيين، الكتابة الاعلامية للمواقع الالكترونية، وصحافة البيانات، توظيف الانفورماتيك في اعداد القصص الصحفية الاقتصادية، الحماية القانونية، ومراقبة الانتخابات، ومبادئ ومفاهيم الصحافة الاقتصادية، صحافة حقوق الانسان، واليات التعامل مع الاجهاد النفسي في الازمات، والتنظيم الذاتي للصحفيين، والتصوير الفوتوغرافي،... الخ)، حيث بلغ عدد الدورات التدريبية التي نفذتها النقابة خلال الفترة التي يغطيها التقرير (98) دورة تدريبية متخصصة بمعدل 25 صحافي و صحافية لكل دورة تدريبية وبمجموع رقمي وصل الى (2450) مشارك ومشاركة في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة.

اما على مستوى برنامج السلامة المهنية للصحفيين الفلسطينيين فقد نفذت النقابة من خلال برنامج السلامة المهنية سلسلة من الدورات التدريبية وصل عددها الى 40 دورة تدريبية في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة حيث بلغ عدد المستفيدين منها نحو (1220) صحافي و صحافية وطالب وطالبة اعلام و صحافة اضافة الى تدريب 270 صحافي و صحافية من جمهورية مصر الشقيقة حيث عقدت 6 دورات تدريبية نفذها طاقم مدربي السلامة المهنية التابعة لنقابة الصحفيين الفلسطينيين.

وحسب المؤشرات الرقمية الموثقة لدى النقابة فان عدد المستفيدين من خدمات التدريب المقدمة من قبل طواقم المدربين التابعين للنقابة فان مجموع المستفيدين من الدورات التدريبية البالغ عددها (138) دورة تدريبية متخصصة خلال الفترة التي يغطيها التقرير يصل الى (3940) صحافي و صحافية

في حين بلغ عدد الدورات التدريبية المنفذة منذ بداية العام الجاري 2023 ولغاية الشهر الجاري نيسان 2023، (12) دورات تدريبية بمشاركة تصل الى (265) صحافي و صحافية.

وجرى تنفيذ هذه الدورات التدريبية بدعم وتعاون ما بين النقابة والاتحاد الدولي للصحفيين ومنظمة اليونسكو ومنظمة اليونسكو للثقافة والعلوم اضافة الى المؤسسات الحقوقية مثل الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، ومؤسسة الحق، والصليب الاحمر، والهلال الاحمر الفلسطيني،

والمؤسسات الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية اضافة الى التعاون الوثيق مع كليات الاعلام في الجامعات الفلسطينية ومؤسسات الاعلام الرسمي والاهلي.

برنامج سلامة الصحفيين:

نجحت نقابة الصحفيين الفلسطينيين في المساهمة الفاعلة في تنفيذ برنامج بناء ثقافة السلامة المهنية في اوساط الصحفيين والصحافيات والمؤسسات الاعلامية في اطار مشروع السلامة المهنية الذي اطلقه الاتحاد الدولي للصحفيين في منتصف عام (2011) بعنوان بناء ثقافة السلامة المهنية في اوساط الصحفيين في منطقة الشرق الاوسط والعالم العربي، حيث شاركت النقابة في دورة تدريب المدربين في مجال السلامة المهنية التي عقدت في مدينة الرباط المغربية لمدة شهر تدريبي افضى الى تأهيل 13 مدربا معتمدا من قبل الاتحاد الدولي حيث تمثلت حصة فلسطين في هذه الدورة بتاهيل 3 مدربين معتمدين في مجال السلامة المهنية حيث اخذ طاقم المدربين الثلاثة على عاتقهم تنفيذ هذا البرنامج الذي ما زال متواصلا لغاية يومنا هذا، محققين افضل النتائج في هذا المجال على مستوى المنطقة العربية من حيث طبيعة ونوعية المخرجات عن لهذا المشروع الذي استمر لمدة عامين.

ونجح طاقم المدربين الفلسطينيين في اثبات قدراتهم ومهاراتهم العالية في مجال التدريب الى نقل خبراتهم ومعارفهم في مجال تدريبات السلامة المهنية التي اشتملت في بداية المشروع على (14) موضوعا في مجال السلامة المهنية، الى ما يزيد عن (1600) صحافي و صحافية بما في ذلك نحو (450) من طلبة الاعلام في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة، ومساهماتهم في تطوير ثلاث مواد تدريبية اضافية حول السلامة الرقمية، وسلامة المحققين الاستقصائيين، في حين نجحت النقابة من خلال كادرها التدريبي الى اعداد مادة تدريبية متميزة في مجال السلامة النفسية للصحفيين والصحافيات واعتماده من قبل الاتحاد الدولي للصحفيين، كما ساهم كادر النقابة في اعداد مقر جامعي خاص بالسلامة المهنية لطلبة الاعلام والصحافة حيث جرى تدريسه في العديد من كليات الاعلام والصحافة في الجامعات الفلسطينية.

الاستنتاجات والتوصيات:

في اطار هذه الجهود والانجازات التي تحققت بفعل حرص الاتحاد الدولي للصحفيين ونقابة الصحفيين على تدعيم اسس ومقومات سلامة الصحفيين فانه يمكن الاشارة بوضوح الى انجازات مهمة تحققت في اطار بناء ثقافة السلامة المهنية في فلسطين وتطوير مهارات

وقدرات الصحفيين في التعامل مع المخاطر ، الا ان هذه الجهود مازالت بحاجة لمزيد من الدعم وتطوير الوسائل والادوات لضمان الحد من الانتهاكات والاعتداءات على الصحفيين واهمية مأسسة العمل وجعل موضوع السلامة المهنية ضمن اجندة وموازنات وهيكلية المؤسسات الاعلامية وهذا الاطار فاننا نقترح الافكار التالية:

- اهمية دعم تأسيس وانشاء المركز الوطني لسلامة الصحفيين وتوفير الدعم المالي اللازم لنجاحه.
- تنفيذ تدريب متخصص في مجال السلامة على مستوى المؤسسات الاعلامية الرسمية والعامه والخاصة والمستقلة على طريق تأهيل منسقي سلامة مهنية داخل المؤسسات الاعلامية.
- العمل مع المؤسسات الاعلامية لاستحداث وظيفة منسق سلامة ضمن هيكلها الاداري وانظمتها المالية.
- دعم تطوير كورس السلامة النفسية للصحفيين باعتباره حاجة ملحة ودعم الابحاث والدراسات العلمية المتخصصة في هذا المجال لمساعدة الصحفيين على تحطّي الازمات او الامراض النفسية الناتجة عن عملهم المهني.
- تنظيم حملات في مجالات السلامة المهنية ومواصلة جهود بناء الثقافة السلامة المهنية.
- مواصلة تنفيذ البرامج التدريبية وتأهيل المدربين على المستوى الاكاديمي عبر توفير منح صغيرة بما يؤهلهم لتدريس مساق السلامة المهنية في الجامعات خاصة ان عدد المدربين المعتمدين لا يزيد عن 3 مدربين في دولة فلسطين.
- العمل على تنظيم مؤتمرات مخصصة لسلامة الصحفيين بشكل سنوي.

اتفاقيات العمل الجماعي:

في اطار خطتها الاستراتيجية التي وضعتها نقابة الصحفيين الفلسطينيين، وللنهوض بواقع الاعلام المحلي وضمن العمل على تحسين ظروف العاملين فيه، وقعت نقابة الصحفيين الفلسطينيين اتفاقيات العمل الجماعي مع الاعلام الرسمي ممثلا في هيئة الاذاعة والتلفزيون ووكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية وفا، وصحيفة الحياة، وذلك بتاريخ 2016/7/13 ، بحضور ممثلي الاعلام الرسمي الوزير أحمد عساف ونقيب الصحفيين الفلسطينيين أ. نصر أبو بكر ، ونائب الأمين العام للاتحاد الدولي للصحفيين جيرمي دير. هذه الاتفاقية كانت هي الأولى على المستوى العربي في إطار العمل من أجل حماية حقوق الصحفيين وتحسين بيئة العمل في المؤسسات الإعلامية الرسمية وشبه الرسمية في فلسطين. وتضمنت الاتفاقية عدة مبادئ رئيسة تهدف إلى المحافظة على علاقة إيجابية وبناءة بين المؤسسة، والنقابة واللجان النقابية، وتطوير المؤسسة والعاملين فيها وازدهارهم وتطوير أوضاعهم وتحسين أدائهم وجودة مخرجات العمل، بما فيها توفير مناخ من الثقة المتبادلة بين إدارة المؤسسة والصحفيين العاملين لديها، وخلق مناخ يمكن العاملين في المؤسسة من التجاوب

بمرونة مع التغييرات التي تطرأ نتيجة المنافسة وظروف عمل المؤسسة، وأن يوظف العاملون كافة مهاراتهم لتحقيق أهداف المؤسسة، والمحافظة على صحة العاملين، وسلامتهم، ورفاهيتهم، وتطوير مهارات الصحفيين وقدراتهم.

كما وقعت نقابة الصحفيين الفلسطينيين بتاريخ 2017/10/6، اتفاقية عمل جماعي مع وكالتي معا ووطن، بحضور نقيب الصحفيين أ. ناصر أبو بكر وممثل الاتحاد الدولي للصحفيين منير زعرور. وضمت الاتفاقية التزامهم بالعمل على تحسين شروط العمل الجماعي كمبدأ، لتشكيل التفاهات المبرمة قاعدة لاتفاقيات عمل جماعي نهائية، تحفظ حقوق العاملين بشكل قانوني.

وشملت التفاهات المبرمة التزاما بتمكين نقابة الصحفيين من تأسيس فروع لها في المؤسسات الإعلامية لتمثيل الصحفيين في التفاوض على الاتفاقيات النهائية، والتزاما باستقلالية السياسة التحريرية، وقرارا بظروف العمل الكريم والعقود الآمنة كمبادئ.

الملابس الواقية خلال جائحة كورونا

انطلاقاً من واجب النقابة في حماية الزملاء الصحفيين والجسم الصحفي ككل، عملت نقابة الصحفيين الفلسطينيين وعلى اثر جائحة كورونا على توفير (الملابس الواقية) التي شملت (بدلة واقية ومستلزماتها من كامات ونظارة وكفوف ومعقمات) للصحفيين العاملين في الميدان نظراً لتعرضهم المباشر للاحتكاك خلال تغطية الفعاليات، وشمل ذلك كلا من القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، بواقع 700 طقم، وبتكلفة مالية وصلت لنحو 70000 شيكل.

الفرص والتحديات التي واجهتها النقابة خلال فترة عملها:

استناداً الى توجهاتها وقرارها فقد علمت الأمانة العامة للنقابة على تدويل قضية الجرائم والاعتداءات والانتهاكات التي يمارسها الاحتلال بحق الصحفيين الفلسطينيين، وتمكنت من خلق اصطفاق نقابي دولي واسع، في القلب منه الاتحاد الدولي للصحفيين، من أجل تجسيد الشعارات الدولية وقرارات الأمم المتحدة بمنع افلات قتلة الصحفيين من العقاب، وأوصلت صوت وتظلمات الصحفيين الى مختلف المحافل الإقليمية والدولية، بما فيها مجلس حقوق الإنسان، وصولاً الى محكمة الجنايات الدولية التي وضعت أمامها حتى الآن ثلاثة ملفات مكتملة، آخرها ملف الشهيدة اغتيال الشهيدة شرين أبو عاقلة.

وتمكنت النقابة من تعزيز دورها وموقعها في الاتحاد الدولي للصحفيين، وبعد أن ثبتت منع عضوية الاجسام التمثيلية للصحفيين الإسرائيليين، وتظهير موقفها من التطبيع وقبوله دولياً، وبعد دورات متتالية من حصولها على أعلى الأصوات في انتخابات اللجنة التنفيذية للاتحاد، فقد تمكنت من تبوء منصب نائب رئيس الاتحاد من خلال نقيبها الزميل ناصر أبو بكر خلال الدورة الخيرة لكونغرس الاتحاد.

وفي المقابل فقد أخفقت النقابة في الاحتفاظ بموقعها في الاتحاد العام للصحفيين العرب، واصطدم مسعاها بتحسين موقعها داخل الاتحاد ومحاولة ترؤسه باصطفافات وحسابات مختلفة، لكنها بالطبع حافظت على عضويتها بالاتحاد وعلاقتها الجيدة مع معظم النقابات والاتحادات العربية، فيما يجري العمل على إعادة النقابة لمكانتها داخل هيئات الاتحاد.

وعلى الصعيد المحلي فقد واجهت النقابة، والقطاع الصحفي عموماً تحديات كبيرة خلال جائحة كورونا وتداعياتها، كان أبرزها تراجع مداخيل وسائل الاعلام الفلسطينية والأزمة المالية التي واجهتها، ما أفضى ببعضها الى الاستغناء عن خدمات ووظائف عدد من الصحفيين، فيما تمكنت النقابة في هذا السياق من الحصول على إعفاءات وخصومات من رسوم الحكومة على وسائل الاعلام، وخاصة الإذاعات المحلية، بمبلغ اجمالي وصل الى نصف مليون دينار.

ولم تحقق النقابة مبتغاها في تقديم خدمات وامتيازات واضحة لمنتسبيها وللصحفيين عموماً، وما تم تحقيقه في هذا المجال كان متواضعاً ولم يرتقي لطموحات الصحفيين، ولا لمستوى الخطط والطموحات التي وضعتها الأمانة العامة. كما تفاوت حجم الأنشطة الضرورية للجسم الصحفي من عان الى آخر، ولم يتم تحقيق الثبات أو الدخول في منحى تصاعدي من الأنشطة الضرورية والحيوية للصحفيين.

ورغم خططها وجهودها فلم تقدم النقابة أيضاً حلول خلاقية لتخفيف نسبة البطالة بين الصحفيين، ورفع قدرة المؤسسات الإعلامية على استيعاب مزيد من الصحفيين، والخريجين الجدد خاصة، ورغم يقيننا بأن الحل الجذري لهذه المسألة يتعدى دور النقابة الى سياسات وإجراءات الحكومة، والدولة عموماً، حيث ترتفع نسب البطالة في مختلف القطاعات، ارتباطاً بسياسات الاحتلال وارتباط عجلة الاقتصاد الفلسطيني بالاحتلال الإسرائيلي، إلا أن جهوداً أكبر من قبل النقابة، والبحث عن حلول خلاقية كان يمكن أن تفضي الى نتائج أفضل.

وأخيراً، فإن التحدي الأكبر منذ انتهاء المدة المفترضة للمجلس الإداري والأمانة العامة، كان عقد المؤتمر العام، واجراء الانتخابات في موعدها، وبذات الوقت الحفاظ على وحدة الجسم الصحفي وضمان انخراط جميع الصحفيين في هذه العملية، لكن الظروف الموضوعية غالباً، المرتبطة بانعكاسات سياسات وإجراءات الاحتلال، أو تلك المرتبط بالواقع الفلسطيني الداخلي، إضافة الى القصور الذاتي أحياناً، حالت مجتمعة دون ذلك، والى تأجيل هذا الاستحقاق النظامي حتى يومنا هذا.

التوصيات العامة:

ان الأمانة العامة للنقابة، التي تنهي عملها هذا اليوم، وتتطلع الى ابراء ذمتها عن مجمل الفترة الماضية، فانها وبالاستناد الى تقييم الفترة السابقة والاستفادة من الثغرات والنواقص والاطباء، والى ما حققته من إنجازات، تقدم لمؤتمركم جملة من التوصيات التي ترى أن يتم عليها خلال الفترة القادمة:

أولاً: مواصلة العمل على الساحة الدولية لمحاسبة الاحتلال ومسؤوليه عن كافة الجرائم التي ارتكبت بحق الصحفيين الفلسطينيين، وبخاصة متابعة القضايا المحالة الى محكمة الجنايات الدولية، ومواصلة المطالبة بتوفير الحماية الدولية الميدانية للصحفيين اثناء عملهم.

ثانياً: مواصلة الجهود والعمل الجاد لإنهاء الانتهاكات الفلسطينية الداخلية بحق الصحفيين، وتوفير بيئة عمل آمنة لهم، وتعزيز حرية الرأي والتعبير والعمل الصحفي.

ثالثاً: العمل ضمن خطة منهجية لإقرار قانون تنظيم مهنة الصحافة، بما يشمل الجزء الخاص بنقابة الصحفيين، واضفاء البعد القانوني على المهنة واستحقاقات ممارستها، اسوة بالنقابات المهنية الأخرى، ودون المس بمخصوصية وطبيعة العمل الصحفي وفرض أية قيود عليه. وارتباطاً بذلك، مراجعة كافة القوانين المتعلقة بحرية العمل الصحفي، وتنظيم عمل وسائل الاعلام، وبشكل خاص قانون حق الحصول على المعلومات ونشرها.

رابعاً: ضمان دورية الانتخابات في النقابة، والالتزام بمواعيد الاستحقاقات وفق القانون والنظام الداخلي.

خامساً: توسيع الطاقم الإداري التنفيذي للنقابة بما يوازي حجم الأعباء والمهام الملقاة على عاتقها.

سادساً: تعظيم إيرادات النقابة من المشاريع الممولة دون شروط، ومن المجتمع المحلي، ومن عائدات الرسوم والاشتراكات، بما يضمن القدرة على تقديم خدمات وامتيازات أوسع لأعضاء النقابة.

سابعاً: تشكيل فريق أو لجنة خاصة، لدراسة آليات تنفيذ قرار المؤتمر الاستثنائي بشمول تمثيل النقابة للصحفيين الفلسطينيين العاملين أو المقيمين خارج الأراضي الفلسطينية، ودراسة أفضل صيغة لتحقيق البعد الوطني في تمثيل الصحفيين الفلسطينيين في بلدان اللجوء، بما في ذلك صيغة اتحاد الصحفيين الفلسطينيين، أسوة بالقطاعات الأخرى.

ثامناً: مواصلة الجهود لإحقاق حقوق الصحفيين العاملين في الوظيفة العمومية، والاعلام العمومي، وبحث سبل تحسين واقع الصحفيين العاملين في اعلام القطاع الخاص، والاعلام الحزبي، إضافة الى حقوق العاملين مع الوكالات ووسائل الاعلام العربية والدولية في فلسطين.